

• تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبية وكذلك، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تكافؤ جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدره الجمعية على الاستمرار في العمل وفقاً لأساس الاستمرارية. وإذا خلاصاً إلى وجود عدم تكافؤ جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإيضاحات غير كافية، يتعين علينا تعديل وأيضاً، نستنتج استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توفيق الجمعية عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لأساس الاستمرارية.

• تقييم العرض العام وشكل ومحتوي القوائم المالية بما في ذلك الإيضاحات وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يعكس العرض الملائم.

إضافة إلى قيامنا بأصل المراجعة، فإنه مطلوب منا أن نضع في اعتبارنا الأمور التالية وأن نقدم تقريراً بشأن أي منها في حالة عدم قناعتنا بها:

- أ. وجود فقرات محاسبية ملائمة تنطبق بها الجمعية.
- ب. أن القوائم المالية للجمعية والمعلومات المفضلة في تقرير مجلس المديرين تتفق مع السجلات المحاسبية.
- ج. أنه تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية المعمدة للتطبيق في المملكة العربية السعودية.
- د. أننا قد حصلنا على جميع المعلومات والبيانات التي نعتبرها ضرورية لأغراض المراجعة.
- هـ. أنه تم تنفيذ الجرد الميني طبقاً لإجراءات منظمة.
- و. عدم وجود مخالفة لنظام الجمعيات الأهلية أو عقد تأسيس الجمعية.

ز. السرية التامة لجميع البيانات والمعلومات التي نحصل عليها من خلال قيامنا بواجباتنا المهنية.

3- **مسئولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة وتحديد نطاق التقرير المالي للقوائم المالية**

تقوم مراجعتنا على أساس أن الإدارة والمكلفين بالحوكمة يقررون بعلمهم ويتقنون بأنهم مسؤولون عن الأتي:

- 1/3- إعداد القوائم المالية والإيضاحات المكملة لها وهي مسؤولة عن التلك من صحتها وإعدادها على نحو يتفق من الفقرات المحاسبية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبين المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
- 2/3- اطمئنان الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، وتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفات جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ ، وذلك باختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة في الظروف السائدة.
- 3/3- تقدير قدرة الجمعية على البقاء كمشأة مستمرة وعن الإصحاح بحسب متخذي العدل، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، وتطبيق أساس الاستمرارية المحاسبية ما لم تكن هناك دية لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار بديل ملائم بخلاف ذلك.
- 4/3- حماية موجودات الجمعية ومع وكشف التزوير والأخطاء والتأكد من الالتزام بالنظم أو اللوائح التي تستند عليها إدارة الجمعية.
- 5/3- تمكيننا مالي :

- الوصول إلى جميع المعلومات التي تترك الإدارة بأنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية، مثل السجلات والوثائق والبيانات الأخرى.
- المعلومات الإضافية التي قد تتطلبها من الإدارة لعرض المراجعة.
- الوصول عبر المفيد إلى الأشخاص من داخل المنشأة، ممن يرى ضرورة الحصول منهم على أدلة مراجعة.
- وكجزء من أصل مراجعتنا، سوف نطلب من الإدارة والمكلفين بالحوكمة توكيدات كتابية فيما يتعلق بالإفادات المعند لنا المرتبطة بالمراجعة (تختلف التمثيل).
- وتتعلق إلى التعاون التام من قبل موظفي شركتكم، أثناء المراجعة

4 - **التقرير المعقمة للإدارة**

- 1/4 - سوف نقوم بتقديم تقريرنا لشركاء الشركة عن القوائم المالية التي أعدها الجمعية .
- 2/4 - وبما أننا غير معنيين بتقديم تقرير عن الرقابة الداخلية للجمعية وغير ملزمين بالبحث عن الحالات التي يمكن تقديم تقرير بشأنها أو أمور التدقيق الهامة بالتدقيق الهامة بالنسبة لرقابتنا، يمكننا الاتصال بكم من خلال خطابات الإدارة والحالات التي يمكن تقديم تقرير بشأنها أو أمور التدقيق الهامة بالنسبة للرقابة للمدى الذي بلغت لفتها انتباهنا إليها. الحالات التي يمكن تقديم تقرير بشأنها هي التي لها أوجه قصور هامة في تصميم أو تفعيل الرقابة الداخلية والتي تؤثر عكسياً على مقدره الجمعية في تسجيل العمليات وتخليص وإعداد تقرير بالبيانات المالية المتعلقة مع توكيدات الإدارة في القوائم المالية. إن تعرفت الحالات التي يمكن تقديم تقرير بشأنها لا يشمل مشاكل الرقابة الداخلية المستقبلية المحتملة أي مشاكل الرقابة التي تلقت وتبناها والتي لا تؤثر على إعداد القوائم المالية للفترة قيد المراجعة. إن أمور التدقيق الهامة بالنسبة للرقابة هي تلك التي تنشأ عن مراجعة

القوائم المالية، وفي رأينا، أن كل منهما هام وعلائم لتلك المعنونة بالرقابة في الاشراف على التقارير المالية وصليمة الإصحاح. إن خطاب الإدارة يمكن أن يكون في شكل تقرير أو عرض للإدارة وتوصيلتنا عليه.

5 - الأتعاب

1/5- تم تقدير أتعابنا المهنية بإجمالي عن الخدمات التالية:

البيان	ريال
اتعاب مراجعة القوائم المالية مع التقارير الربعية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	5,652

مضاربة القيمة المضافة 15% الرقم الضريبي (310164408500003)	848
إجمالي الأتعاب	6,500

- إن أتعابنا المهنية تحدد بناء على تكلفة عدد الساعات اللازمة لإنهاء أعمال المراجعة، ولا تشمل أتعابنا تكاليف السفر أو أي مسروقات أخرى يتم سدادها بشكل منفصل لإنهاء العمل.
- 2/5- يتم سداد أتعابنا على النحو التالي :
 - 50% نفعة مقدمة عند ارتباطنا لإنهاء المهمة.
 - 50% عند تقديم مسودة تقريرنا على القوائم المالية.
- 3/5- تستحق فواتير أتعابنا عند تقديمها ويلزم سدادها خلال 15 يوماً من تاريخ الفاتورة.
- 4/5- يمكن لكل منا إنهاء الارتباط أو تعليق أعماله بتقديم إخطار كتابي مسبق بـ 30 يوماً للطرف الآخر في أي وقت. سوف يتم هذا الإنهاء أو التعلق دون الإخلال بأي حقوق قد تستحق لأي منا قبل هذا الإجراء وتصحيح جميع المبالغ المستحقة لنا وأجدة الدفع بالكامل عند سريان الإنهاء أو التعلق.
- 5/5- في حالة الإنهاء المبكر لارتباطنا، سوف يتم تقديم فاتورة للجمعية بالخدمات المقدمة حتى تاريخ الإنهاء على أساس عدد الساعات المصروفة.

6 - المعلومات المتعلقة للخدمات الواجب تقديمها

- 1/6- لقد افترضنا على تكديف أن السجلات المحاسبية للجمعية وأي معلومات أخرى قد نطلبها لغرض توفير الخدمات المهنية في هذا الخطاب ستكون متاحة لنا عند طلبها على نحو معقول. وأنت ملتزمون بتأكيد أن جميع المعلومات المقدمة لنا فيما يتعلق بطلب الارتباط هذا حقيقية وغير مضللة وأن جميع البيانات أو إنداء الأراء والوثائق والتوقعات سوف تكون غير مضللة وأنها مبنية على أسس معقولة وأنه لم يتم اغفال أي حقيقة من أي جزء من تلك المعلومات على سبيل السهو والتي من شأنها أن تجعل كل أو أي جزء من تلك المعلومات مزيفة أو مضللة. إن تكون مسئولين في حالة خيب أو إخفاء أي معلومات جوهرية تتعلق بمهمتنا أو تقدم لنا بشكل خاطئ.
- 2/6- نتوافق بأن أي معلومات توفرت من جهنكم أو أصبحت معروفة لشركتكم أو موظفيكم من الذين لا يشاركون في المهمة المحددة في خطاب الارتباط لن نعتبر بأنها توفرت متعمداً للأفراد المشاركين في المهمة المحددة بطلب الارتباط.

7 - الجدول الزمني

سوف نقوم بمناقشة الجدول الزمني الخاص بتنفيذ مهمتنا بموجب هذا الخطاب مع إدارة الجمعية عند بدء الارتباط. وتجنباً للشك، يلزم تنسيق شروط هذا الخطاب على كافة الأعمال التي نقوم بها من جانبنا فيما يتعلق بهذا الخطاب قبل تاريخ التوقيع عليه من الجمعية ومكتب الأيضاح.

8 - المدونات

أثناء تغطية مهنتنا، يمكن أن نقوم بإصدار مسودة تقارير مراجعة على القوائم المالية. وفي حالة تعارض (عدم توافق) مثل تلك المدونات مع تقرير المراجعة النهائي الموقع، يتم اعتبارها باطلّة وفقاً لتقرير المراجعة النهائي الموقع.

9 - حقوق الغير (الطرف الثالث)

إن بنشأ عن هذا الارتباط ولم يكن الهدف منه أن ينشأ أو يعطى حق لجهة ثالثة. ولن يكون لأي طرف ثالث حق الثبات أي منفعة أو اعتماد على أي مما ورد فيه إنشأت أي حق بصوره مباشره أو غير مباشره صراحة أو ضمناً. يستبعد تطبيق أي نظام يعطى أو يمنح حقوق تعاقب الغير أو أي حقوق أخرى تتعلق بهذا الارتباط ولا يجوز لأي من موظفي مكتب الأبيس أن يكون طرفاً ثالثاً لأغراض هذه الفقرة.

10 - ظروف خارج سيطرة الجمعية أو مكتب الأبيس

في حالة عدم قدرة الجمعية أو مكتب الأبيس على الالتزام بحساب الارتباط هذا كنتيجة لأي سبب خارج السيطرة المعقولة لأي منهما (قوة قهريّة)، لن يعتبر ذلك إخلالاً بإلتزاماتهم التعاقدية وأن يتحمل أي الطرفين أي مسئولية تجاه الطرف الأخر. وفي حالة حدوث أي من تلك الظروف التي من شأنها أن تؤثر على طرف ما، فإن ذلك الطرف ملزم بإخطار الطرف الأخر بذلك في أقرب وقت معقول عملياً.

11 - الإخطارات

أي إخطار يتم تسليمه للجمعية أو مكتب الأبيس تحت هذا الخطاب - خطاب الارتباط - يلزم أن يكون كتابةً ويرسل على عناوين الأبيس الموضحة في هذا الخطاب (أو على أي عنوان أحر يتم إعلامكم به كتابةً).

12 - قابلية الفصل والانسحاب

كل فقرة أو مصطلح ورد في هذا الخطاب - خطاب الارتباط - يشكل شرطاً مستقلاً ومنفصلاً. وفي حالة ما إذا صدر حكماً ببطلان أو عدم إنفاذ أي من تلك الشروط الواردة بهذا الخطاب من قبل أي محكمة أو هيئة محكمة مختصة، يستمر سريان ونفاذ بقية الشروط بشكل تام.

13 - الشكاوى

في أي وقت أو عود فيه في مناقشة كيفية تحسين العمل الذي نقوم به تحت هذا الخطاب أو إذا كان لديكم شكوى حول ذلك، فلنتم مدعّين لمخاطبة المدير المسئول عن العملية هاتياً 0 وفي حالة أن مشكلتكم لم يتم حلها، يجب عليكم الاتصال بصاحب المكتب و سوف نقوم بالتحقيق في أي شكوى ترد إلينا فوراً ونقوم بما في استطاعتنا لإيجاد حل لتلك الصعوبات.

14 - إتفاقي تيم

يحدد هذا الخطاب - خطاب الارتباط - الاتفاق والتفهم التام بين الجمعية ومكتب الأبيس محاسبون ومراجعون قانونيون فيما يتعلّق بخدمات المراجعة أي تحديات أو تغييرات في هذا الخطاب يجب أن تكون كتابةً وموقعة من الممثل المفوض من الجمعية و مكتب الأبيس .

15 - تطبيق الأنظمة والأختصاص القضائي

يحكم ويخضع هذا الخطاب - خطاب الارتباط - للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وتخضع جميع النزاعات الناشئة عن أو تحت هذا الارتباط للقضاء القاسر على محاكم القضاء السعودي.

سوف تكون شاكرين لو تفصلتم بالتوقيع وإعادة نسخة الخطاب المرادفة لتبيان اتفاقنا مع تفهيمكم لترتيبات المراجعة الخاصة بقرائنتكم المالية.

يرجى إصدار شيك باسم (مكتب خالد حسن الأبيض مراجعون ومحاسبون)
 أو التحويل على حسابنا ببنك الرياض رقم SA5120000002283303979940


 خالد حسن الأبيض
 محاسب قانوني ترخيص رقم (649)



السادة / مكتب الأبيض

محاسبون ومراجعون قانونيون ترخيص رقم (649)

نحن نؤكد لكم أن محتويات هذا الخطاب تتفق مع فهمنا لخدمات المراجعة الواجب تقديمها من جانب مكتب الأبيض محاسبون ومراجعون قانونيون . ونحن نؤكد أن تعين مكتبكم هو وفقاً للمصطلحات السابق ذكرها .

بالتبابة عن الجمعية
 توقيع المفوض: عبدالمجيد بن عبدالعزيز

الاسم: سليمان بن محمد بن عبد العزيز

الوظيفة: مدير تنفيذي

التاريخ: 14/05/2022





رقم الترخيص : 649
تاريخ الإصدار : 1440/04/12 هـ
تاريخ الانتهاء : 1450/04/10 هـ

ترخيص مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية

يرخص للسيد / **خالد بن حسن بن محمد الابيض** سعودي الجنسية، بموجب هوية وطنية رقم 1011561428 بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية لتوفر شروط الترخيص الواردة في المادة الثالثة من نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/59) وتاريخ 1442/07/27 هـ.



هذا الترخيص إلكتروني ولا يحتاج إلى توقيع ويمكن التحقق من صحة وصلاحيته الترخيص من خلال رمز QR أو زيارة خدمة التحقق الإلكتروني للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين <https://v.socpa.org.sa>